

رئيس الهيئة

قرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢  
بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٢

بشأن مد مدة حظر الصرف على الحسابات الجارية للبنوك لصندوق التأمين الخاص للعاملين المؤمن عليهم  
بنادي الصيد المصري بالدقى

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.  
وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٨٠) لسنة ٢٠٠٣ بتسجين صندوق التأمين الخاص للعاملين المؤمن عليهم بنادي الصيد المصري بالدقى تحت رقم (٧٤٥).

وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن حظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك ومن أية موارد أخرى للصندوق المذكور إلا بموافقة الهيئة لحين تصحيح أوضاع الصندوق.

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق المذكور وتعديلاتها المعتمدة من الهيئة.

وعلى مذكرة الإدارة العامة للفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة (٢) المؤرخة ٢٠٢٢/٣٣/١.

"قرار"

مادة (١) : مد حظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك أو من أية موارد أخرى لصندوق التأمين الخاص للعاملين المؤمن عليهم بنادي الصيد المصري بالدقى إلا بموافقة الهيئة وذلك لمدة عام أو لحين قيام الصندوق بتصحيح أوضاعه أيهما أقرب.

مادة (٢) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس إدارة  
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عماران



٦١٢٦